

## محضر اجتماع

الجمعية العامة غير العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر

المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٣ مارس ٢٠٢٠

\*\*\*\*\*

انعقدت الجمعية العامة غير العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر يوم الاثنين الموافق ٢٣ مارس ٢٠٢٠ وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف مساءً بمبنى مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر (فرع البورصة) الكائن في ٥ شارع البورصة الجديد - وسط البلد - محافظة القاهرة ، وذلك للنظر فيما يلي :-

قرار وحيد : وهو الموافقة على تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي للبنك .

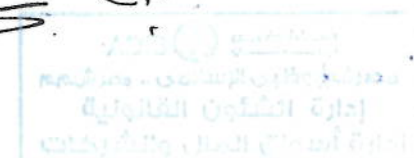
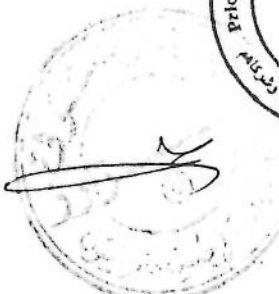
وفي البداية نوه السيد الأستاذ محمد على الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب رئيس الجمعية إلى أن فندق جراند نايل تاور (جراند حياة القاهرة سابقاً) الذي كان من المفترض إقامة الجمعية به قد اعتذر في ساعة متأخرة من مساء يوم السبت الموافق ٢١ / ٣ / ٢٠٢٠ عن عقد الجمعية العامة غير العادية ، نظراً للظروف التي تمر بها البلاد ، لذلك تقرر نقل مكان انعقاد الجمعية لمقر فرعنا (البورصة) الكائن في ٥ شارع البورصة الجديدة محافظة القاهرة . وقد اتخذت كافة الإجراءات القانونية اللازمة لهذا التغيير ، حيث نشر تنويه واستدراك لنقل مقر انعقاد الجمعية بجريدة الأخبار المسائي بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٠ وبجريدتي العالم اليوم والمال بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٠ ، كما تم وضع لافتة إرشادية للمساهمين بفندق جراند نايل تاور وأخطرت الجهات الرسمية ومراقبي الحسابات بنقل مقر انعقاد الجمعية .

وقد سبق نشر الإخطار الأول بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية بكل من جريدتي العالم اليوم والمال يوم الخميس الموافق ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠ ، كما تم نشر الإخطار الثاني للدعوة ذاتها بنفس الجريدتين يوم الخميس الموافق ٢٧ / ٢ / ٢٠٢٠ ، كما نشر استدراك بنفس الجريدتين بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٠ . وتم تسليم دعوة الحضور ومرفقاتها بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠٢٠ إلى كلا من مراقبي حسابات مصرفنا والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية ، وبتاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠٢٠ إلى كلا من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي والبنك المركزي المصري ، وبتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠٢٠ إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة ٤٤ من النظام الأساسي لمصرفنا .

هذا وقد حضر اجتماع الجمعية من أسادة أعضاء مجلس الإدارة كلاً من :-

- ١ ✓ الأستاذ / محمد محمود محمد علي - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - ممثلاً لمصرف أبوظبي الإسلامي الإمارات .
- ٢ ✓ الأستاذ / محمد حسن يوسف - عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) - ممثلاً لبنك الاستثمار القومي
- ٣ ✓ الأستاذة / هدي أحمد كمال - عضو مجلس الإدارة (تنفيذي) - ممثلة للمساهمين الأفراد .

ولقد فوض السيد الأستاذ خليفة مطر خليفة المهيري - رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) السيد الأستاذ محمد محمود محمد على الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في الحضور ورئاسة الجمعية بدلاً من سيادته كما فوض الأستاذ فريد البلبيسى الأستاذ محمد على في الحضور بدلاً منه . وتغيب عن حضور الجمعية من أعضاء مجلس الإدارة كلاً من السادة الأستاذة : محمد شوكي ومحمد إسماعيل محمد عبدالغنى الدهان .





كما حضر الاجتماع الأستاذ محمد المعتر محمود عمر (مكتب MAZARS مصطفى شوقي) ، كما حضرت الأستاذة سارة أحمد محمد عبداللطيف عن الأستاذ محمد أحمد فؤاد (مكتب برايس وترهاوس كوبرز عز الدين ودياب وشركاهم) مراقبا الحسابات . ولم يحضر ممثلين عن البنك المركزي المصري والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية.

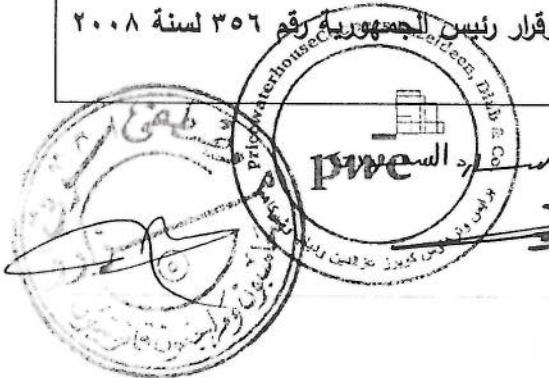
وقد تولى السيد الأستاذ / محمد على رئاسة الجمعية العامة غير العادية ، حيث رحب سيادته بالسادة الحضور من المساهمين ومراقبي الحسابات . ثم اقترح سيادته على الجمعية تعيين كلاً من : الدكتور / أحمد محمد عبداللطيف أمين سر الجمعية وتفويضه هو والسيد / محمد سيد محمد عبدالحليم مجتمعين أو منفردين في اعتماد محضر الجمعية لدى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة . وتعيين الأستاذة / محاسن محمد عبد الحميد والأستاذ / شريف أسامه ابراهيم والأستاذ صابر إبراهيم محمد ، فارزوا أصوات . وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعيينهم .

ثم توجه السيد الأستاذ / رئيس الاجتماع إلى السادة مراقبي الحسابات وفارزى الأصوات للإفادة بسلامة إجراءات الدعوة لإتخاذ الجمعية ونسبة الحضور وإثبات ذلك في سجل حضور المساهمين والتوقيع عليه . وعقب ذلك تقدم المذكوران بنتيجة حصر الأسهم الحاضرة ونسبتها المئوية ، حيث أعلن الأستاذ محمد المعتر محمود أن عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع بالأصالة والإناية بلغ عددها ١٥٥,٩٩٩,٨٠٧ سهماً من إجمالي أسهم رأسمال البنك المصدر والمدفوع والبالغ عددها ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً ، وتمثل الأسهم الحاضرة نسبة مئوية قدرها ٧٧,٩٩ % ، ومن ثم أعلن سيادته صحة إتخاذ الاجتماع وقانونيته .

وقد أفاد السيد الأستاذ/ محمد على رئيس الاجتماع بأن مجلس الإدارة قد أقر - بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ الموافقة على تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي للبنك على أن يتم رفع الأمر للجمعية العامة غير العادية للموافقة . وأن هذا التعديل قد تم بناء على توجيه الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة إعمالاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ والمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ . فالتعديل يمثل توفيقاً للأوضاع . ولذلك معروض على الجمعية العامة غير العادية الموافقة على:

قرار جديد : تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي :

المادة الرابعة قبل التعديل	المادة الرابعة بعد التعديل
يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية	يكون المركز الرئيسي للمصرف ومحل القانوني بالعنوان / ٩ شارع المستشار محمد فهمى السيد (سبتم سابقاً) - جاردن سيتي - القاهرة .
ويجوز لمجلس إدارة الشركة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج .	ويكون موقع ممارسة النشاط بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية فيما عدا منطقة شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً مع مراعاة قرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ والمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ . ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ له فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج ، فيما عدا منطقة شبه جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً مع مراعاة قرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ والمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ .



د. محمد المعتر محمود

ومعروض على الجمعية الموافقة على هذا التعديل ، وذلك بشرط موافقة البنك المركزي المصري على هذا التعديل إعمالاً لما نصت عليه المادة (٣/٣٢) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، وتفويض السيد/ رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب أو من يفوضه في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لاعتماد التعديل لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والجهات الإدارية المرتبطة بإتمام ذلك التعديل ، وإجراء أية تعديلات تقترحها هذه الجهات بما يتفق وأحكام القوانين والقرارات السارية دون إعادة العرض مرة أخرى على الجمعية العامة غير العادية .

القرار : وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي المعروضة وذلك بشرط موافقة البنك المركزي المصري على هذا التعديل إعمالاً لما نصت عليه المادة (٣/٣٢) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، وتفويض السيد/ رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب أو من يفوضه في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لاعتماد التعديل لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والجهات الإدارية المرتبطة بإتمام ذلك التعديل ، وإجراء أية تعديلات تقترحها هذه الجهات بما يتفق وأحكام القوانين والقرارات السارية دون إعادة العرض مرة أخرى على الجمعية العامة غير العادية .

وعقب ذلك انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الخامسة مساءً .

فارزوا الأصوات

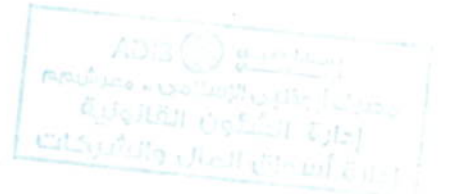
  
٨٨  
٣٤

أمين السر





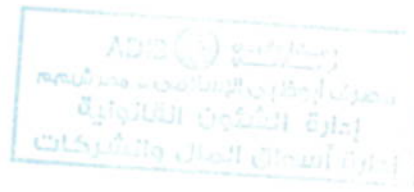
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب  
ورئيس الجمعية



أقر أنا محمد محمود محمد على بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات العقاد وذلك في مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة



رئيس الاجتماع





(قطاع الشؤون القانونية)

Legal Affairs Sector

الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقر أنا / ..... بطاقة رقم :  
بصفتي / .....  
اجتماع (بمبادرة السيد ..... شركة : .....  
المنعقد بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٤ عدد صفحات المحضر ( ٢ ) صفحة - عدد النسخ ( ٤ ) نسخة، وذلك تحت مسئوليتي  
ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبأئني مفوض في تسليم وإستلام المحضر.  
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره ( ..... ) بموجب إيصال رقم ( ..... )  
بتاريخ ٢١ / ١٠ / ٢٠١٤ والمقدم للهيئة بتاريخ : ٢٠ / ١١ / ٢٠١٤  
توقيع مقدم الطلب  
.....

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة  
بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهام والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159  
لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر  
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير  
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة :  
.....  
الوزير (م) ٧١٨٤٦٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الاجراءات الاحترازية  
وفي ضوء الاستناد بقرارات الهيئة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٤  
نهر المادة ٢ من



مدير الإدارة

.....  
٢٠١٤ / ١١ / ٢٠١٤

المحامي

.....  
٢٠١٤ / ١١ / ٢٠١٤

F-ISS/B-01-09